

## النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ (١)

نكرة: قابل آل، مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا<sup>(٢)</sup>  
 النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل»<sup>(٣)</sup>  
 فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف: «رجل» فتقول: الرجل.

(١) أصل النكرة مصدر «نكرت الرجل» - بكسر الكاف - وفي القرآن الكريم «فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً» [مود: ٧٠] وأصل المعرفة مصدر «عرفت الرجل» من باب ضرب - أو يكون أصل النكرة اسم مصدر «نكرت» بتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر «عرفت» بتشديد الراء - ثم نقل كل منهما: الأول اسماً للاسم المنكر، والثاني اسماً للاسم المعرف، وهما حينئذ اسما جنس، وليسا علمين، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كحمزة وطلحة.

(٢) «نكرة» مبتدأ، وجاء الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: اسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً، «قابل» خبر المبتدأ، ويجوز العكس لكن الأول أولى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل مضاف و«أل» مضاف إليه، مقصود لفظه، «مؤثراً» حال من آل، «أو» عاطفة، «واقع» معطوف على قابل، و«موقع» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف، و«ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق، «ذكرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل آل، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل آل ولا تقع موقع ما يقبل آل، وذلك أربعة أشياء: الحال في نحو «جاء زيد ركباً»، والتمييز في نحو: «اشتريت رطلاً عسلاً»، واسم لا النافية للجنس في نحو: «لا رجل عندنا»، ومجرور رُبُّ في نحو: «رب رجل كريم لقيته».

والجواب: أن هذه كلها تقبل آل من حيث ذاتها، لا من حيث كونها حالاً أو تمييزاً أو اسم لا أو مجرور رُبُّ.

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع، وذلك لأن بعض المعارف يقبل آل نحو: يهود ومجوس، فإنك تقول: اليهود، والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل آل، مثل: ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل آل.

والجواب: أن يهود ومجوس اللذين يقبلان آل هما جمع يهودى ومجوسى؛ فهما نكرتان، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول آل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال =

« واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أل » ولا تؤثر فيه التعريف ؛ كعباس علما ؛ فإنك تقول فيه « العباس » ، فتدخل عليه « أل » ، لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه .

« ومثال ما وقع موقع ما يقبل « أل » : « ذو » التي بمعنى صاحب نحو : « جاءني ذو مال » أي : صاحب مال ، فذو : نكرة ، وهي لا تقبل « أل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أل » نحو : الصاحب .

وغيره معرفة : كههم ، وذى ، وهند ، وابني ، والغلام ، والذي (١)

أي : غير النكرة : المعرفة ، وهي ستة أقسام : المضمرة كـ « هم » ، واسم الإشارة كـ « ذى » ، والعلم كـ « هند » ، والمحلل بالألف واللام كـ « الغلام » ، والموصول كـ « الذى » ، وما أضيف إلى واحد منها كـ « ابني » وستكلم على هذه الأقسام .

دخلت الجنة صليل : م : الله : عرك المعارك

فما لذي غيبة أو حضور - كأت ، وهو - سم بالضمير (٢)

= تعالى : ﴿ كَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٦٦﴾ فَعَصَى فِرْعَوْنَ أَرْسُولًا ﴿١٦٧﴾ [الزمر: ١٥-١٦] وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كههم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كههم « وذى ، وهند ، وابني ، والغلام ، والذي » كلهن معطوفات على هم ، وفي عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هي المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجع عند علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول : النكرة ، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وُضع ليُستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تتونين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا الرأي ليس بسديد .

(٢) « فما » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب ، « لذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذى مضاف و« غيبة » مضاف إليه ، « أو » عاطفة ، « حضور » معطوف على غيبة ، « كأت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما ، « وهو » معطوف على أنت ، « سم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « بالضمير » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو المفعول الثاني لسم .

يشير إلى أن الضمير : ما دلّ على غيبة كـ « هو » ، أو حضور ؛ وهو قسمان :  
أحدهما ضمير المخاطب ؛ نحو أنت ، والثاني ضمير المتكلم نحو : أنا .

**وذو اتصال منه : ما لا يبتدأ ولا يلي إلا اختياراً أبداً<sup>(١)</sup>**  
**كالياء والكاف من «أبني أكرمك» والياء والنها من «سليه ما ملك»<sup>(٢)</sup>**  
\* الضمير البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل : هو الذي لا يبتدأ به  
كالكاف من «أكرمك» ونحوه ، ولا يقع بعد «إلا» في الاختيار<sup>(٣)</sup> ، فلا يقال :  
«ما أكرمك إلاك» ، وقد جاء شذوذاً في الشعر ، كقوله :

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و«اتصال» مضاف إليه، «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت  
لذو اتصال، «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبنى على السكون في محل رفع، «لا» نافية،  
«يبتدأ» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا  
محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد،  
وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى «ما» كان هو العائد، وإن كان  
راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن  
الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره  
هو يعود إلى «ما» هو العائد؛ وأن أصل الكلام: ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل،  
فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه، «ولا» الواو عاطفة، لا:  
نافية، «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما»، والجملة  
معطوفة على جملة الصلة، «إلا» قصد لفظه: مفعول به لـ«يلي»، «اختياراً» منصوب على نزع  
الخافض، أي: في الاختيار، «أبداً» ظرف زمان متعلق بـ«يلي».

(٢) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء،  
«والكاف» معطوف على الياء، «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق  
بمحذوف حال من الياء والكاف، «أبني» مبتدأ ومضاف إليه، «أكرمك» أكرم: فعل ماضٍ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر  
المبتدأ وهو ابني، «والياء والنها»: معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف،  
والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي والياء والنها حال كونهما من قولك - إلخ، «سليه»  
سلي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والنهاء مفعول أول، «ما» اسم موصول مفعول ثانٍ لسلي،  
«ملك» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة  
ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أي: سليه الذي ملكه.

(٣) أجاز جماعة - منهم ابن الأنباري - وقوعه بعد «إلا» اختياراً؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين  
ونحوهما.

[١٣] أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةِ بَغْتِ  
عَلِيٍّ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ

وقوله :

[١٤] وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتُ جَارِتِنَا -  
أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَ دِيَارِ

١٣- هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف لها قائل.  
اللَّفْعُ: «أعوذ» التجنى، وأتحصن، و«الفتنة» الجماعة، و«البغي» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبني على الضم كقبل ويعد.  
المعنى: إني التجنى إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود النصفة؛ فليس لي معين ولا وزرٌ سواه.

الإغراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف و«العرش» مضاف إليه، «من فتنة» جار ومجرور متعلق بأعوذ، «بغت» بغي: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى فتنة، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر صفة لفتنة، «عليٌّ» جار ومجرور متعلق ببغي، «فما» نافية، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي، «إلاه» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضم في محل نصب، «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد في: قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضروره الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلا، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ، وهو أن إلا بمعنى غير، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول «غيره»، فتأتى بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر «إلا» على «غير» لكونهما بمعنى واحد.

١٤- وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللَّفْعُ: «وما علينا» يروى في مكانه «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تُستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تُستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

لقد بالبئس مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تُبالي

و«ديار» معناه أحد، ولا يُستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديار، وما في الدار دبور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي مِنَ الْكٰفِرِينَ دِيَارًا﴾ [نوح: ٢٦] يريد لا تذر منهم أحدا، بل استاصلهم وأفنتهم جميعا.

\* المضممرات كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف في الجمود<sup>(١)</sup>؛ ولذلك لا تصغر، ولا تُثنى، ولا تُجمع، وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب، وهو: كل ضمير نصب، أو جر متصل، نحو: أكرمك، ومررت بك، وإته؛ فالكاف في «أكرمك» في موضع نصب، وفي «بك» في موضع جر.

\* ومنها: ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو: «نا» وأشار إليه بقوله:

**لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرِّ «نَا» صَلَاحٌ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنَحَ**<sup>(٢)</sup>

\* أي صلح لفظنا للرفع نحو: «نلنا»، وللنصب نحو: «فإننا»، وللجر نحو «بنا».

\* ومما يستعمل للرفع والنصب والجر: «الياء»؛ فمثال الرفع نحو «اضربى»، ومثال النصب نحو: «أكرمنى»، ومثال الجر: نحو «مرّبى».

(١) قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبنى - أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهها وضعياً، بسبب كون أكثرها قد وُضع على حرف واحد أو حرفين، وحُمل ما وُضع على أكثر من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر.

وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشبه الجمودى، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء؛ فلا تُثنى ولا تصغر ولا تجمع، وأما نحو: «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغ وُضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهى أنها مفتقرة فى دلالتها على معناها ألبتة إلى شيء، وهو المرجع فى ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب فى ضمير الحاضر.

وأشبهته فى وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب فأتت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تُستعمل فى غيره، وللنصب صيغة أخرى، ولم يجزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه، فأشبه الحروف فى عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما (وانظر: ص ٢٨-٣٢).

(٢) «لِلرَّفْعِ» جار ومجرور متعلق بصلح الآتى، «وَالنَّصْبِ وَجَرِّ» معطوفان على الرفع، و«نَا» مبتدأ، وقد قصد لفظه، «صَلَحٌ» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، «كَاعْرِفْ» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك كائن كقولك - إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «بِنَا» جار ومجرور متعلق باعرف، «فَإِنَّا» الفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها، «نَلْنَا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن، «الْمَنَحَ» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكُنَ لِأَحَادِثِ الْعَرَفِ.

« ويستعمل في الثلاثة أيضا «هم» ؛ فمثال الرفع : «هم قائمون» ، ومثال النصب «أكرمتمهم» ، ومثال الجرّ «لهم» .

« وإنما لم يذكر المصنف «الياء» و«هم» ، لأنهما لا يُشبهان «نا» من كل وجه ؛ لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ؛ بخلاف الياء ؛ فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميرًا متصلًا في الأحوال الثلاثة ، لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب<sup>(١)</sup> ، وفي حالتها للنصب والجر للمتكلم ، وكذلك «هم» ، لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثل «نا» لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي حالتها للنصب والجر ضمير متصل .

**وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لَمَّا غَابَ وَغَيْرُهُ، كَقَامَا وَاعْلَمَا<sup>(٢)</sup>**

« الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب . فمثال الغائب : «الزَّيْدَانِ قَامَا، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا، وَالْهِنْدَاتُ قَمْنَ» ومثال المخاطب : «اعلما، واعلموا ، واعلمن» . ويدخل تحت قول المصنف : « وغيره » المخاطب والمتكلم ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ؛ بل إنما تكون للغائب أو المخاطب ؛ كما مثلنا .

**وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَفَاعِلُ أَوْفَقٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ<sup>(٣)</sup>**

(١) كان على الشارح أن يقول «للمخاطبة» لأن الياء في نحو «اضربى» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويُعذر عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) «ألف» مبتدأ - وهو نكرة، وسوغ الابتداء بها عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف، «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «غاب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما، «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف والضمير مضاف إليه، «كقاما» الكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماضٍ وفاعل، «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

(٣) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه، «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون في محل رفع، «يستتر» فعل مضارع،